مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: الهيمنة الجهوية على شؤون الحكم في تونس وتأثيرها على بنى النظام السياسي
اسم الكاتب: م.د علاء عبد الرزاق مطلك
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/411
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 18:00 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الهيمنة الجهوية على شؤون الحكم في تونس وتأثيرها على بنى النظام السياسي

م.د. علاء عبدالرزاق مطلك

جامعة بغداد/ مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

alaa.abd@cis.uobaghdad.edu.iq

تاريخ الاستلام:٢٠٢٠/١١/١٩ تاريخ قبول النشر:٢٠٢٠/١٢/٦ تاريخ النشر:٢٠٢١/٦/٣١

الملخص:

تعد ظاهرة الجهوية واستئثار فئة معينة بشؤون الحكم والادارة واحدة من السمات التي لازمت بعض الدول التي تحررت من الهيمنة الاستعمارية في اسيا وافريقيا وهي سياسة ترتبط بجزء كبير منها بالنمط الاداري الذي رسخته القوى المستعمرة وكذلك التقاليد التاريخية والممارسات التي سبقت عصر الاستعمار والهيمنة وكانت تونس واحدة من أبرز الامثلة على اتباع نظام الحكم سياسة جهوية مناطقية كرست قدراً كبيرا من التنمية غير المتوازنة في البلاد، وادت إلى اضطراب في مسيرة النظام السياسي لم تكن احداث ثورة العام ٢٠١١ الا واحدة من مخرجاته التي دفعت بالنظام السياسي التونسي لتغيير مساره، لقد عالج البحث مسار ظاهرة التمييز الجهوي قبل المرحلة الاستعمارية ومن ثم تكريسها في مرحلة الاستعمار الفرنسي ومن ثم في المرحلة التي تلت الاستقلال ولا سيما مع قيادة الرئيس الحبيب بورقيبة للبلاد وهو من المنطقة الساحلية وتكريسه لهذه الظاهرة بشكل وسم الحياة السياسية التونسية ودفعها للتأزم في عهد خليفته زين العابدين بن علي ولا زالت أثارها ماثلة حتى اليوم.

الكلمات المفتاحية: الجهوية، التنمية غير المتوازنة، النظام السياسي التونسي.

Regionalism Hegemony of Political Life in Tunisia and its influence upon construction of Political System

Dr. Alaa Abd Ulrazzaq Mutlag

University of Baghdad /Center of Strategic and International Studies

Email: alaa.abd@cis.uobaghdad.edu.iq

Receipt date: 11/19/2020 acceptance date: 6/12/2020 Publication date: 06/31/2021

Abstract:

The topic area of that's paper dealing with regionalism hegemony upon ruling affairs and political life in Tunisia, this phenomena had historical origins, even before region of French occupation in 1881, after independence, the regionalism domination was practice and normal, the political system justified it's with many causes, like level of education, connection with Western civilization, enlighten intelligent, economic conditions in coast region and North of Tunisia compared with the South, also the role of President Bourqiba as founder of Modern Tunisia, he was from Monster (North of country) which was dominated as charismatic leader dedicate the regionalism domination through decades, yet after revolution in 2011, little changes have been influence upon conditions of South, its need more radical changes to alert the store type of Southern citizen toward authority, and acceptance of authority the southern citizen as full equal citizen have all rights and privileges of Northern citizen.

Key words: Regionalism, unbalanced development, Tunisian Political System

المقدمة:

عانت تونس ومنذ امد بعيد من اتباع سياسة تقوم على تفضيل منطقة معينة من البلاد على حساب مناطق أخرى وهو ما يعرف في الادب السياسي التونسي باسم الجهة أو المنطقة وما يتبعه من وجود تمييز جهوي مناطقي كان حصيلة لإرث تاريخي سبق مرحلة الاحتلال الفرنسي ثم رسخه الاستعمار والتجربة السياسية التي تلت التخلص من الاستعمار حتى غدا بمثابة عرف سياسي وأفرز جملة من النتائج على صعيد هيمنة أبناء المناطق الساحلية والشمالية على شؤون الحكم والادارة واستبعاد كامل لأبناء

الجنوب والداخل من أي ممارسة سياسية تؤهلهم للمشاركة بشكل متوازن مع مواطنيهم وتضمن تمتعهم بحقوقهم كمواطنين كاملي الاهلية.

لقد حاول مبررو التمييز الجهوي ربط عدم التوازن في الاطار الوطني التونسي بجملة من العوامل التي كان من بينها عوامل طبيعية تتعلق بتأثر ابناء الساحل بالتيارات الغربية الوافدة وتعاملهم المسبق مع الحضارة الاوربية ومن ثم تأهلهم بعد الاستقلال لممارسة الدور الأكثر بروزاً في الحياة السياسية التونسية، بمعنى إن مدن الساحل كانت الاقرب للتأثر بأوروبا والاكثر تواصلا معها وتعاملاً قبل المرحلة الاستعمارية واثناءها.

ان الفرضية التي يسعى البحث لإثباتها تقوم على أساس وجود أزمة في الية المشاركة السياسية في تونس استتبعت وجود تنمية غير متوازنة ومن ثم انعدام للعدالة في توزيع الثروات والموارد بين افراد الشعب التونسي وذلك بسبب وجود سياسة جهوية مناطقية قامت على تفضيل ابناء الساحل وشمال البلاد على ابناء دواخلها وجنوبها وأفرزت هذه السياسة جملة من النتائج تركت بصماتها على طبيعة النظام السياسي وكانت واحدة من أهم العوامل التي دفعت لتغييره في العام ٢٠١١.

واما الاشكالية الخاصة بالحث فتحاول الاجابة على الاسئلة التالية:

ما هي جذور ظاهرة التمييز الجهوي والمناطقي في تونس؟؟ وكيف تعززت مثل هذه الظاهرة في العصر الحديث ومع بدايات الاحتلال الفرنسي وفي خضم الاجراءات التي اتبعها طيلة عهد الاحتلال؟؟ وكيف تعامل قادة الاستقلال ولا سيما الرئيس المؤسس الحبيب بورقيبة مع التمييز الجهوي وكيف عمل على ادامته وترسيخه؟ وما علاقة التمييز الجهوي بنشوء تيارات سياسية راديكالية لعبت طيلة عهدي الرئيسين بورقيبة وزين العابدين بن علي دور المعارضة الاشد مراساً للنظام وكيف ادت هذه الظاهرة غلى الوقوف بوجه جهود النظام للتوريث ومن ثم الاطاحة به بثورة استهلت عهد التغيير في المنطقة العربية؟؟ وهل عملت الثورة على تغيير اوضاع ابناء مناطق الداخل والجنوب بحيث أوجدت قاعدة من العدالة والمساواة بين ابناء الوطن الواحد؟؟ ومن ثم

ما التأثير الذي تتركه الظاهرة الجهوية على طبيعة النظام السياسي التونسي في المستقبل وهل هنالك إمكانية لان يتجاوز التونسيون بجميع مناطقهم إرث التمييز والتفرقة الذي رسخته الانظمة السابقة ام سيكون بمثابة عرف سياسي تحاول الانظمة المتعاقبة مهما استجدت وحدثت من أدواتها تبريره وموائمته مع المستجدات المعاصرة.

وهل كانت الجهوية والمناطقية في تونس بمثابة ازمة بنيوية داخل النظام السياسي التونسي ام ازمة عابرة شهد النظام السياسي ما يماثلها سابقاً وبقيت اثارها واضحة على طبيعة العمل السياسي االتونسي، ؟ وهذا التساؤل يدفعنا أساساً للتعريف بالأزمة والتي تعد بمثابة تغيير في الافعال وردود الافعال بين اطراف متنافسة مما يؤثر على طبيعة النظام السياسي، وهذا التعريف يؤدي لدراسة تاريخ وطبيعة الظاهرة الجهوية واثارها في إطار المنهج النظمي أي دراسته في سياق الموقف العام الذي نشأ فيه وعن طريق دراسة منظومة العلاقات والتفاعلات بين مختلف الاطراف التي تحكم ذلك الموقف. وكذلك اعتماد المنهج السلوكي والذي يعني بدراسة سلوك صانع القرار والاطراف الفاعلة في النظام السياسي والتصورات والابعاد الشخصية والمعرفية لصانع القرار أو الهيئة الحاكمة في ترسيخ هذه الظاهرة والاستفادة من مخرجاتها وفي خضم تفاعلاتها والبدائل المتاحة امامهم والتأثيرات المادية التي تحدثها مثل هذه الظاهرة على وضعية رجال الحكم والعملية التي يتم عن طريقها اتخاذ القرار وتفاعلاته ومن ثم مخرجاته.

وهنا يبرز تساؤل اخر يتجلى بالكيفية التي اثر وتؤثر بها مخارج ظاهرة التمييز الجهوي والمناطقي على طبيعة النظام السياسي وعلى طبيعة العلاقة بين المواطن التونسي والسلطات الحاكمة مستقبلاً وهل احدثت الثورة التونسية شكلاً جديداً من اشكال العلاقة التفاعلية غير التخادمية والتخارجية التي كانت سائدة بين التونسي وحكومته منذ قرون خلت.

ولعل من المناسب قبل الاستهلال بالبحث تعريف معنى الجهوية والتي تدل على معنيين، الأول يفيد (regionalism) ، ويعني مجموعة متماسكة ذات أهداف سياسية

دفاعية، وقد تتحول إلى توجه سياسي، أما المعنى الثاني فيفيد (regionalization)، معناه الإطار والمجال الإداري والاقتصادي، رغم أن الجماعة المحلية هي نتاج بيئة سياسية تساهم في تسييس المواطنين بصفة عامة. وتبدو الجهوية أنها توزيع لأنشطة الدولة على المستوى الجهوي بطريقة إدارية وبالتالي فالجهة هي مجموعة منسجمة تهدف إلى تحقيق تكامل اقتصادي واجتماعي، وإداري تنموي على نماء الوطن. ولقد شاع استخدام هذا المصطلح في المغرب والجزائر وتونس، والسياق الرئيسي لاستخدام هذا المصطلح هو سياسي إداري، وهي تعني أيضا إقليم أو منطقة. وهي سياسة تعتمد على تقسيم الرقعة الجغرافية للبلاد، إلى جهات بهدف التخطيط لتنميتها، وتطبيق اللامركزية، وتهدف أيضا إلى إبراز وتعزيز خصائص ومميزات إقليم معين، وذلك بالدفاع عن هذه الخصائص وحفظها في إطار الدولة من خلال المطالبة بمنح صلاحيات أوسع أو حكم ذاتي للإقليم. وفي السياق الإداري السياسي يستخدم مصطلح الجهوية للدلالة على اتجاه الدولة المركزية لمنح الجهات أو الأقاليم سلطات إدارية واقتصادية وسياسية. وهي في تونس تدل على تفضيل أقاليم معينة على حساب باقي اقاليم وجهات البلاد وتمتعها بالحصة الاكبر في المناصب السياسية وعوائد التنمية للحد الذي أفرز اثاراً سلبية على مسيرة النظام السياسي التونسي.

المبحث الاول: تطور النظام السياسي التونسي

تمهيد تاريخي

هيمنت على تونس بعد التخلص من الاستعمار الفرنسي عام ١٩٥٦ نخبة تحديثية تمثلت أولى إنجازاتها في إقامة نظام سياسي شمولي بامتياز يتعارض مع أبسط قواعد النظم السياسية الحديثة. فقد جمع نظام الرئيس بورقيبة، الذي حكم تونس من ١٩٥٧ إلى ١٩٨٧، بين يديه مختلف أنواع السلط وأمّم الحياة العامة وارتقى بموقع الرئاسة إلى ما يشبه موقع الربوبية، فوق المعارضة والمساءلة والمحاسبة، إلى أن أُعلن بورقيبة سنة ١٩٧٤ رئيسا مدى الحياة. وبذلك أغلقت كل السبل أمام التداول السلمي على السلطة،

ولم يبق أمام الراغبين في الوصول إلى الحكم غير طريق الانقلاب العسكري أو الانتظار إلى حين وفاة الرئيس، فانقلب عليه رئيس وزرائه ووزير داخليته زين العابدين بن علي بعد أن بلغ من العمر أرذله. وإذا كان الرئيس بورقيبة، لتكوينه الحقوقي وطبيعته المدنية، قد أرخى الحبل لمخالفيه بين الحين والآخر ليمارسوا نشاطا سياسيا ولو متقطعا ومن خارج الأطر القانونية التي احتكرها الحزب الدستوري الحاكم، وإذا كانت بعض المنظمات الوطنية مثل الاتحاد العام التونسي للشغل والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان قد وفرت مظلة لناشطي المجتمع المدني ليمارسوا ضغوطا على سياسات الحكومة في ظروف تاريخية محددة، فإن نظام بن علي قد أغلق المجال السياسي تماما ولم يسمح بأي نشاط معارض إلا في أطر شكلية.[١]

فقد عرفت تونس صدور أول دستور في البلاد العربية عُرف بدستور ١٨٦١ ولقد أقر هذا الدستور الفصل بين السلطات، وأنشأ المجلس الأكبر (، ونظاما قضائيا وشبكة من المحاكم. جاء دستور العام ١٨٦١ بعد وثيقة "عهد الأمان" التي منحت الأمان لسكان تونس "على اختلاف الأديان والألسنة والألوان في أبدانهم المكرّمة وأموالهم المحرّمة وأعراضهم المحترمة". وساوت بينهم أمام القانون "بحيث لا يسقط القانون عن العظيم لعظمته ولا يحطّ على الحقير لحقارته". وقد توالت الإصلاحات وكان أبرزها على يد المصلح خير الدين التونسي بين سنوات ١٨٧٣ و١٨٧٧ حيث سعى من موقعه كرئيس للوزراء (الوزير الأكبر) إلى إقامة نظام للحكم يسود فيه القانون وتديره المؤسسات، في محاولة لتطبيق أفكاره التي جمعها في كتابه الشهير "اقوم المسالك في معرفة احوال الممالك".[٢]

وهذا يعني إن تونس قد شهدت منذ قرن ونصف حركة اصلاح ميزتها عن محيطها الاقليمي وتعود بداياتها كما ذكر سابقا في القرن التاسع عشر وكان أحمد بن أبي الضياف وخير الدين التونسي أبرز المصلحين الذين وضعوا اللمسات الاولى على طريق اصلاح الحياة السياسية التونسية وتضمنت الاصلاحات منع الاتجار بالبشر إذ

اصدر احمد باي قراراً في العام ١٨٤٦ قانونا منع بموجبه الرق ومثل أول اعلان لحقوق الانسان وضمن هذا الاعلان الحرية لكل مولود في البلاد التونسية وتم وضع الاساس للتعليم العصري.

وشهد العام ١٨٥٧ الاعلان عن عهد الامان والذي نص على ضرورة تحقيق العدل بين المواطنين في تونس وضمان المساواة بين سكان البلاد دون تمييز بينهم على أساس العرق واللون واللغة وسمح طبقا لذلك العهد بامتلاك الاراضي وتسجيلها وثبت هذا الميثاق الضمانات والحريات العامة وكفل حقوق التونسيين و واجباتهم وضمن الامن لهم وأكد على حقهم في مقاومة الحكم الاستبدادي وعد هذا الميثاق بمثابة نبراس لحقوق الانسان وللمبادئ الديمقراطية بما فيها من مساواة بين الافراد وحرية شخصية وحرية للأديان والمعتقدات وعدالة في جمع الجبايات والضرائب وعد مقدمة للدستور التونسي والذي صدر في العام ١٨٦١.[٣]

واعلن ميثاق الامان إن الباي لن يهمل ما من شانه تمكين الشعب من امتلاك حقوقه امتلاكاً كاملاً وتعززت الاصلاحات في تونس بعد صدور الدستور الاول والذي تم فيه تحديد حقوق المواطنين ونص على فكرة الفصل بين السطات الثلاث وترتيب الحياة السياسية وقلص من سلطات الباي، وأكد على استقلال السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية وأضحت السلطة التشريعية مشتركة بين المجلس الاكبر والباي.

واما خير الدين التونسي والذي تولى منصب الوزارة فقد قام بإصلاحات عديدة في مجال التعليم ومن ضمنها تأسيس المدرسة الصادقية ونظم المدرسة الزيتونية وفي مجال الادارة راقب جامعي الضرائب، وأصلح جهاز التربية والتعليم في البلاد، كما قام بإصلاح مؤسسة القضاء، و وضع اليات لعمل المحاكم الشرعية، وباشر في إصلاح مؤسسة السجون وأصدر مجموعة من الاصلاحات تخص استمرارية عمل مجالس البلدية.[٤]

ولعل أهم ما سعى لتحقيقه خير الدين التونسي العمل على تجديد والاجتهاد في الشريعة الاسلامية بحيث تتناسب مع روح العصر وبما يتناسب مع أحوال المسلمين وظروفهم المستجدة، وكذلك العمل على نقل مناهج العمران والتقدم الحضاري الموجود في اوروبا لما له من تأثير على تأسيس المجتمع على دعائم العدل والحرية والمساواة وطبقاً لهذا التصور يجب أن تتصف الامة بصفات الوعي والمسؤولية والتدرج نحو الافضل في ممارسة تلك الحرية المبتغاة.[٥]

ومنذ الربع الأول من القرن العشرين ارتبطت الحركة الوطنية التونسية في مقاومتها للاستعمار الفرنسي ارتباطا وثيقا بمطلب الدستور، وقد انعكس ذلك في اتخاذ الحزب الذي قادها اسم "الحزب الحر الدستوري". وكان على رأس أهدافه إرساء نظام دستوري يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات وضمان الحرية والمساواة.

وعلى الرغم من الطبيعة المتقدمة للحركة السياسية في تونس والتأسيس الدستوري الذي سبق بإطاره التاريخي عدداً من دول المنطقة إلا ان هنالك مشكلة حقيقية واجهت النظام السياسي الذي تأسس بعد الاستقلال وكانت نتيجة حتمية لما أرسته السلطات الاستعمارية الفرنسية من ممارسات واجراءات هدفها ايجاد انقسام مناطقي جهوي بين المناطق الساحلية في تونس والمناطق الداخلية وحتى يستكمل البحث بشكل أفضل تأثير الجهوية على النظام السياسي التونسي وجب تعريف الجهوية أو المناطقية وتتبع تطورها التاريخي، إن الجهوية مشتقة من الانتماء لجهة أو منطقة ويقال إن فلانا جهوياً أي انه يميز الناس بحسب انتماءهم لجهة أو منطقة معينة، ولقد سادت الممارسة الجهوية في الحياة السياسية التونسية حتى غدت معلماً من معالمها ومن ثم سبباً من الاسباب التي أدت للإطاحة لحكم الرئيس زين العابدين بن علي في يناير من العام ٢٠١١، بحكم انطلاقة شرارة التغيير من الجنوب التونسي المحروم من امتيازات السلطة ومنافعها والتي بقيت حكراً على ابناء الساحل وسوف نحاول تتبع الجذور التاريخية لهذه الظاهرة في الحياة السياسية التونسية.

كان نمط الإنتاج المهيمن في تونس قُبَيل انتقال الهيمنة على البلاد من الرأسماليّة الفرنسيّة إلى الاحتلال العسكريّ المباشر سنة ١٨٨١ هو نمط الإنتاج الإقطاعيّ. ومثَّلتْ مواردُ الأرض، منذ قرون، أهمَّ موارد الدولة. وقد تركّزت الأنشطةُ الزراعية الأكثرُ إنتاجيّةً في المناطق الساحليّة في الشمال، وفي بعض واحات الجريد في الجنوب. وكان الإنتاج الفلّاحّي تنظِّمه "الخماسة،" وهو عقدُ شغلٍ يهمّ قطاعَ الحبوب، و"يمتدّ على سنة، ويَربط بين فلّاح كبير أو متوسّط أو حتّى صغير من جهة، ومُزارع فقير لا يملك سوى قوّة عمله أو يملك أرضًا صغيرة ليست له القدرة على فلحها من جهةٍ ثانية."[٦] وينصّ هذا العقد على أن يتحصّل المزارعُ على ما يقارب خُمسَ المحصول الزراعيّ، كما يلتزم بسداد "التسبقة" (الدَيْن) التي قدّمها له الإقطاعيّ صاحبُ الأرض. وفي الغالب، لا يقدر المزارعُ على تسديد هذا الديْن، فيبقى سجينَ هذا العقد، ويُمسي بمثابة العبد الخاضع لاستغلال صاحب الأرض.

ينحدر أغلبُ المزارعين "الخَمَّاسة" من المناطق الرعويّة والقبليّة. ولقد كان الخمّاس، تاريخيًّا، شخصًا مذمومًا، نظرًا إلى النفور التونسيّ القديم من العمل اليدويّ. أمّا "الهطاية" فهم سكّانُ قبائل المناطق الداخليّة الذين يهاجرون موسميًّا في الصيف لحصاد القمح في الشمال الحبوبيّ. وكانوا، إلى جانب "الخمّاسة،" يمثّلون الهيكلَ الأساسَ للفقراء في الحواضر، التي تتمركز أساسًا في السواحل. وبذلك، حَكَم التراتبُ الطبقيُّ على سكّان القبائل بالعيش في أسفل السلّم الاجتماعيّ؛ وهو ما أعطى تفوّقًا اقتصاديًّا وسياسيًّا وإداريًّا للمدن على حساب الأرياف والمناطقِ الداخليّة التي تسود فيها أنماطُ إنتاجٍ ثانويّة (كالرعيِ والزراعة). ولقد مثّل أعيانُ القبائل (القيّاد) والمشايخ حلقةَ الوصل بين الدولة المركزيّة، التي تمثّل مصالحَ كبار الملاّك في الحواضر، وبين سكّان تلك الاراضي الشاسعة.[٧]

وكانت السياسة الجبائيّة للدولة، والضرائبُ المفروضة على رجال القبائل، تعمِّق إحساسَهم بالغبن، فلا يجدون أمامهم غير طريق التمرّد على السلطة المركزيّة. لذا

تعدّدت الثوراتُ الجبائيّة خلال القرن التاسع عشر، وبلغتْ ذروتَها مع انتفاضة ١٨٦٤ المسلّحة بقيادة علي بن غذاهم. لكنْ، على الرغم من امتلاك الفلّاحين طاقةً احتجاجيّة واندفاعًا للثورة على مرّ العصور، فإنّهم ظلّوا دائمًا عاجزين عن تحويل نضالاتهم مكاسبَ، لقلّة خبرتهم وضعف مناورتهم؛ ولا أدلّ على ذلك من شعورهم بالمرارة والإحباط بعد انتفاضة ١٧ ديسمبر ٢٠١٠ التي انطلقت ـ كغيرها من الانتفاضات ـ من المناطق الداخليّة. أما[٨]ا تاجر المناطق الساحليّة فيتميّز بالمناورة والتخطيط، وهو ما دفع بالمؤرّخ الهادي التيمومي إلى أن يصفه بـ"صانع تاريخ تونس."[٩]

ومن أسباب التقدّم الاجتماعيّ في المدن قبل العام ١٨٨١ صناعةُ الشاشِيّة (غطاء الرأس)، التي كانت تصدِّر كمّيّاتٍ كبيرةً إلى المنطقة العربيّة وإفريقيا وآسيا، حتى ذهب كثيرون إلى اعتبار هذه الصناعة بمثابة النواة الأولى لنمط الإنتاج الرأسماليّ في تونس، لولا محاصرتُها من قِبل الدول الاستعماريّة، من بين عوامل أخرى. وازدهار هذه الصناعة يعكس، على كلّ حال، أهميّة سواحل تونس الطويلة، التي مثّلتْ علاقات التأثير والتأثّر المتبادلة مع بقيّة الحضارات بحُكم التبادل التجاريّ.

يتّضح ممّا سبق أنّ التناقض بين المدن والمجتمعات القبليّة سمةٌ بارزة من سمات المجتمع التونسيّ قبل وقوعه تحت الاحتلال الفرنسيّ سنة ١٨٨١. وكانت المدينةُ الطرفَ الرئيس لهذا التناقض، إذ كانت لها اليدُ العليا سياسيًّا واقتصاديًّا وإداريًّا.

المرحلة الاستعمارية:

كانت المناطقُ الداخليّة، هي منبت الحركة الوطنية المناهضة بشكل تام للاستعمار الفرنسي غداة احتلاله تونس في العام ١٨٨١وكانت في الوقت ذاته، أقلَّ انفتاحًا على الأفكار التحديثيّة من المناطق المتاخمة للبحر، لكنّها أكثرُ رفضًا للظلم والاستغلال. وهو ما جعلها تتبوّأ موقعَ قيادة مقاومة الغزو الاستعماريّ للبلاد. وقد ظهر لتلك المقاومة الفلّاحيّة العديدُ من القيادات والرموز، مثل: علي بن خليفة النفاتي، وعلي بن

عمار العياري، وحرّاث بن محمد الفرشيشي. لكن سرعان ما سُحِب البساط من تحت أقدام هذه القيادات لسببين:

ـ الهزيمة التي مُنيت بها مقاومةُ القبائل أمام تفوّق جيش الاحتلال الفرنسي عددًا وعتادًا.

ـ ظهور حركات سياسيّة ذات منبت حضريّ، تَنظر بعَين الريبة والحذر إلى الفلاحين. بل تكنّ لهم العداء الصارخ أحيانًا، على ما سنبيّن لاحقًا. وتمثّلتْ هذه الحركات في "حركة الشباب التونسيّ" و"الحزب الحرّ الدستوريّ التونسيّ." وقد عبّرتْ هاتان الحركتان عن توجّهات قياداتيْهما المنحدرتين من أوساط أرستقراطيّة، وعن مصالح البورجوازيّة التونسيّة الناشئة، والبرجوازيّة الصغيرة المتمركزة في المدن المتاخمة للبحر. وقد وصل الأمرُ بأحد رموز الحركة الأولى، البشير صفر، حدَّ التنديد بانتفاضة القصرين وتالة في العام ١٩٠٦، بل المطالبة بإعدام المنتفضين؛ الأمر الذي يؤكّد أنّ معاداة الفلاحين خاصِّيّةٌ جوهريّة كامنة في صُلب هذه الحركة التي تُعتبر البذرة الأولى للحزب الثاني والذي تأسس في العام ١٩٢٠.[١٠]

ولقد شهد العام ١٩٣٤ انبثاق الحزب الدستوري الجديد عن الحزب الحرّ الدستوريّ التونسيّ (القديم)، واستلم قيادة قيادةَ الحركة الوطنيّة بزعامة الحبيب بورقيبة. يقول الهادي التيمومي في هذا الصدد: "وبدايةً من العام ١٩٣٤، تزعّمت البورجوازيّة الصغيرة الحضريّة، وخاصةً منها المنتمية إلى الساحل (سوسة)، الحركة الوطنيّة ضدّ الاستعمار. والساحل منطقة معروفة بشبكتها الحضريّة الكثيفة منذ التاريخ القديم. وقد أسّس الحبيب بورقيبة، ابن هذه المنطقة، الحزب الحرّ الدستوريّ الجديد."[١١]

رغم التهميش الذي لحق ابناء الجنوب والداخل فقد عاد ابنائهم " إلى واجهة الأحداث، وذلك مع اندلاع حركة فلّاحين مسلّحة بقيادة الطاهر الأسود، والأزهر الشرايطي، ومصباح الجربوع، وغيرهم من الأسماء التي لم تدوّنها صفحاتُ التاريخ الرسميّ. لكنّ بورقيبة لم يَعتبر هؤلاء "الفلاقة" والفلّاحين حلفاءَ وشركاءَ مُتساوين مع باقي مكوّنات

الحزب، بل أداة فعّالة للضغط على الفرنسيين بهدف الوصول إلى اتفاقيّة الاستقلال الداخليّ (١٩٥٥) واتفاقيّة الاستقلال التامّ (١٩٥٦). ومن هذا المنظور، فإنّ قيادة الحركة الوطنيّة ضدّ الاحتلال الفرنسيّ، في حقبها الحاسمة، كانت في أيدي القيادات الحضريّة.[١٢]

لقد كانت السلطات الاستعمارية الفرنسية على وعيٍ تامّ بهذا التناقض المزمن في تونس، منذ البعثات الاستكشافيّة التي أرسلها إلى البلاد في القرن التاسع عشر، وخلال فترة حضورها المباشر (١٨٨١ ـ ١٩٥٦). لذلك، حاول عزلَ القبائل عن قيادات الحزب الدستوريّ؛ فأقرّ، مثلًا، برنامجَ تعمير البادية، أو "النظرةَ الجديدةَ إلى الريف،" بغرض سحب البساط من تحت أقدام الدستوريين، خلال ثلاثينيّات القرن العشرين، عبر تهدئة رجال القبائل، وللحدّ من ظاهرة النزوح، نظرًا إلى ما تمثّله من تهديدٍ للمستوطنين الأجانب في المدن.

كما سنّ الاستعمارُ مجموعةً من القوانين التي أحدثتْ تغييرات مهمّة في الميدانين الاجتماعيّ والاقتصاديّ، مثل "أمر ١٩١٨" الذي رسم الحدودَ بين الأراضي، ومَنَح القبائل حقّ امتلاكها، فتقلّصتْ حياةُ البداوة والتّرحال بشكل كبير، وأصبحت القبائل أكثر استقرارًا. لكنّ ذلك لم يُحدث تغييرًا في مستوى البُنى الفوقيّة السائدة، إذ ظلّت أفكارُ النّاس حبيسةَ الإيمان بالسحْر والشعوذة والأفكار الغيبيّة. وعلى الرغم من أنّ هذه الأفكار انتشرتْ في أرجاء البلاد كافّةً، فإنّها كانت أكثر تغلغُلًا في المناطق الداخليّة، بينما كانت السواحل أكثرَ تأثّرا بالثقافة الغربيّة الوافدة مع الاحتلال الفرنسيّ. وهو ما حافظ على الاختلاف في نمط العيش بين هاتين الرقعتين الجغرافيتين.[١٣]

رَسَّخ التحدّي الاستعماريّ، من دون قصد، الهويّة الوطنيّة التونسيّة. وتراجعت التناقضات في صفوف الشعب مع بداية الخمسينيّات، لتخْلي مكانَها للتناقض الرئيس مع المحتلّ. وأصبحت الأغلبيّة الساحقة من الشعب التونسيّ، وفي جهات البلاد جميعها، تؤْمن بأنّ الاستقلال ضرورة ملحّة. لكنّ هذا لم يعنِ انتفاءَ الصراعات داخل

الحركة الوطنيّة، بل وصل بعضُها حدَّ الصراع المسلّح، مثل الصراع اليوسفي ـ البورقيبي الذي عمّق التناقضات الجهويّة في تونس.

فماهي تجلّيات التناقض بين المناطق الساحليّة والمناطق الداخليّة بعد انحسار الاستعمار المباشر سنة ١٩٥٦؟ وكيف تعامل الحزبُ الدستوريّ مع هذا الاختلال منذ وصوله إلى السلطة بعد توقيع اتّفاقيّة الاستقلال؟

المبحث الثاني: الجهوية كمنهج حكم بعد الاستقلال

التناقضات بين الشمال والجنوب بعد الاستقلال:

لقد عملت دولة ما بعد الاستقلال على اهمال المناطق الجنوبية والتي كانت تعتمد في معيشتها على الزراعة، فبقيت المناطقُ الداخليّة نسيًا منسيًّا، وبقي الأهالي هناك يشعرون بالظلم والاستصغار"؛ وكلّ ذلك على الرغم ممّا تحقّق، منذ العام ١٩٥٦، من إنجازات على صعيد البنية الأساسيّة (طرق، مستشفيات، توسيع شبكات المياه والكهرباء،...)، وتقليص نسبة الأمّيّة، وتحقيق نسب نموّ اقتصاديّ مرتفعة نسبيًّا (تراوحتْ نسبةُ النموّ خلال فترة حكم بن عليّ بين ٤٪ و٥٪). لكنّ المعضلة الرئيسة هي التوزيع غير العادل لهذه النِّسَب، طبقيًّا وجهويًّا. وقد شَهِدتْ خارطةُ التوزيع الجغرافيّ للمنشآت الكبرى (الطرقات السيّارة، المصانع، المنتجعات السياحيّة، المستشفيات الجامعيّة، الكلّيات...) اختلالًا كبيرًا، إذ تركّزتْ ٩٠٪ منها في السواحل الشمالية والشرقيّة للبلاد بحسب إحصاء العام ٢٠١٠.[١٤]

ولعل الامر الذي عزز من وجود اتجاه جهوي في تونس بعد الاستقلال تمترس الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة في السلطة وهو من الساحل وعده صاحب الفضل الاول في استقلال تونس، فقد قضى على التعددية السياسية والحزبية وتوحد بشخصه الحزب مع مؤسسة الرئاسة والذي أضحى صانعاً لمصير تونس وقدرها الوحيد، وعمل هذا التفرد بالسلطة على تركيزها بيد الرئيس ومؤيديه وكذلك ابناء منطقة الساحل وتوضح الارقام الخاص بمتولي الوزارة الاولى أي رئاسة الوزراء وكذلك الوزراء النسبة الغالبة من ابناء

الساحل والمناطق الشمالية مقارنة بمناطق الوسط والجنوب فحينما تكون السمة الغالبة هي احتكار السلطة والانفراد بها تصبح الجهة او الشخص المنفرد بالسلطة تمثلاً رمزاً للجهة التي ينتمي اليها مناطقياً ويصبح الشعور السائد لدى ابناء جهته أو منطقته بانهم الاحق بتولي شؤون الحكم والادارة وتسيير امور البلاد.[١٥]

واما بعد قيام زين العابدين بن علي بانقلابه الابيض ضد بورقيبة فقد عمل على شخصنة الحكم بشكل جمع فيه السلطتين المدنية والعسكرية، في الوقت نفسه عزّز بن علي سيطرته على الجيش، وانتقل نحو نظام حكم شخصي للمؤسسة العسكرية. وبعد أن تقاعد الجنرال سعيد الكاتب في العام ١٩٩١، رفض بن علي تعيين رئيس جديد لهيئة الأركان للفروع الثلاثة للقوات المسلحة، وحرم الجيش من أرفع مناصبه وتركه من دون جنرال يقوم بمهام التنسيق في الجيش والبحرية والقوات الجوية. بدلاً من ذلك تولّى بن علي هذا الدور بنفسه، واختص نفسه بمعظم القرارات الخاصة بالجيش ولم يكن يدعو مجلس الأمن القومي للاجتماع إلا بعد حدوث كوارث طبيعية نادرة. كما لاحظ عميد متقاعد: "عمل بن علي بصورة مباشرة مع الجيش كما لو كان وزيراً للدفاع! كنا [كبار الضباط] نرسل التقارير غالباً إلى القصر الرئاسي في قرطاج مباشرة. كان هذا هو النظام القديم. وكان الحكم شخصياً وليس حكم دولة".[١٦]

ثمّة جانب آخر من هذا النظام الشخصاني في تعيين كبار ضباط القوات المسلحة الذين كان بن علي على معرفة بهم منذ أيام وجوده في الجيش أو من خلال العلاقات الشخصية. في البداية كان ذلك يعني زملاءه من ترقية بورقيبة. بعد ذلك، وبالنظر إلى طبيعة الشبكات الشخصية، بدا أن بن علي يميّز الضباط المتحدّرين من تونس العاصمة ومن الساحل، المنطقة الواقعة على الساحل الشرقي بما في ذلك سوسة والمنستير والمهدية التي يتحدّر منها بورقيبة وبن علي على حدّ سواء. تعادل هذه المناطق ٢٤ في المئة فقط من سكان تونس، ومع ذلك فقد استحوذت على ما يقارب

من ٤٠ في المئة من الضباط الذين تمت ترقيتهم إلى المجلس الأعلى للجيوش في عهد بن علي.[١٧]

لم يكن الجيش ومؤسساته بعيدة عن المناطقية والجهوية والتي ميزت شؤون الحكم في تونس فلقد وصفت الترقيات داخل المؤسسة العسكرية) على انها السبيل الامثل الذي يؤدي إلى تلفيق الكفاءة: "إذا كنت من القيروان أو قفصة أو الكاف، فأنت ضابط متوسط فقط. ولكن إذا كنت من منطقة الساحل، لديك فرصة كبيرة للترقية بسرعة أكبر". وأشار عميد متقاعد آخر من الجيش إلى أنه عندما يكون اثنان من الضباط متساويين في الكفاءة قيد النظر للترقية، يتم منح المنصب إلى الضابط الآتي من الساحل. كما أكد مدير عام سابق للأمن العسكري، الذي كان يمارس حق الفيتو على الترقيات، أنه في حين أن الغالبية العظمى من الجنود وصغار الضباط من المناطق الداخلية، فقد كان معظم كبار الضباط يتحدّرون من الساحل.[١٨]

ولو نظرنا إلى الانحدار الجهوي لدى أغلب رؤساء الحكومات التي اعقبت الاستقلال فسوف نلاحظ مثلا الباهي الادغم والذي تولى رئاسة الحكومة من العام ١٩٦٩ وحتى العام ١٩٧٠ كان من المنستير وهي مدينة الرئيس بورقيبة، وأعقبه الهادي نويرة وتولى منصب الوزير الاول من العام ١٩٧٠ وحتى العام ١٩٨٠ وهو من المنستير ايضا، ثم محمد مزالي (١٩٨٠-١٩٨٦) من المنستير، ورشيد صفر(١٩٨٦-١٩٨٧) من المهدية، وزين العابدين بن علي من حمام سوسة، والهادي البكوش(١٩٨٧-١٩٨٩) من حمام سوسة، وحامد القروي(١٩٨٩-١٩٩٩) من سوسة، ومحمد الغنوشي من سوسة، والباجي قائد السبسي من تونس العاصمة، حمادي الجبالي(٢٠١١) من سوسة، وعلي العريض من سوسة، ومهدي جمعة من المهدية، والحبيب الصيد من سوسة، ويوسف الشاهد من تونس العاصمة، والحبيب الجملي من القيروان، وهذا يعني ان محافظات الجنوب والداخل لم تأتي طيلة حقبة الاستقلال وحتى الوقت الحاضر برئيس للحكومة يمكن أن

يكسر الهيمنة الساحلية والشمالية على المنصب التنفيذي الاكثر أهمية في النظام السياسي التونسي.[١٩]

إنّ فهم ظاهرة اللامساواة الجهويّة يمرّ حتمًا عبر تحديد المضمون الطبقيّ للسّلطة، والذي يحدّد في النّهاية توجهاتها الاقتصادية والسّياسيّة. لقد كان الحزب الدّستوري (بتسمياته المختلفة والمُتغيّرة) الذي احتكر السّلطة منذ سنة ١٩٥٦ إلى غاية الإطاحة بزين العابدين بن علي في ٢٠١١، مُعبّرًا في الأساس عن مصالح البرجوازيّة. ليست هذه البرجوازيّة نِتاج صيرورة داخليّة للمجتمع، بل زُرعت بذورها الأولى بفعل التدخّل الخارجيّ للاستعمار الفرنسيّ. وزادت العلاقات الرأسماليّة تغلغلًا، خلال السبعينيّات، مع حكومة "الهادي نويرة" التي انتهجتْ سياسة الانفتاح، وراهنت على القطاع الخاصّ، بعد فشل تجربة التعاضد المعروفة باسم "الاشتراكيّة الدّستوريّة،" في الستينيّات، بتخطيط من أحمد بن صالح. وكان من نتائج هذه الاختيارات الاقتصاديّة "تعمّق الفوارق الجهويّة، بين المناطق الساحليّة في الشرق التونسيّ والمناطق الداخليّة في الغرب من جهة، وبين الأرياف والمدن من جهة أخرى، نتيجة استمرار الاستثمار وتطوّره في السّاحل حيثما تتوفّر شروط الاستثمار؛ كالبُنية الأساسيّة. ونتيجةً أيضًا لتراجع الاستثمار في الزراعة[٢٠] تُركّز البرجوازيّة التونسيّة نشاطها واستثماراتها بشكلٍ أساسيّ في قطاع الخدمات وبخاصّةٍ السياحة (بلغت مساهمة قطاع الخدمات ٤٣.٢٪من الدخل الوطنيّ الخام سنة ٢٠٠٧). وهذا ما جعل الاقتصاد التونسيّ اقتصادًا ريعيًّا غير منتج، تلعب فيه البرجوازيّة المحلّيّة مُجرّد دور الوساطة بين الداخل والخارج. لذلك، يصحُّ وصفها بالبرجوازيّة المركَّبة ريعيّة/ كمبرادوريّة. ولأنّ القاعدة الرّئيسيّة التي ينطلق منها رأس المال، هي البحث عن الرّبح الأقصى، ونظرًا إلى كون بلدان أوروبا هي الشريك الرّئيس لهذه الطبقة الكمبرادوريّة، فقد ركّزت أغلب استثماراتها ونشاطها في المناطق المتاخمة للبحر. دفع هذا الوضع المُختلّ واللا متوازن بآلاف العائلات وآلاف العمال الذين يعانون من البطالة إلى الهجرة والاستقرار في المدن السّاحليّة الكبرى (سوسة،

تونس، صفاقس)، وذلك بحثًا عن مرافق الحياة الأساسية (مستشفيات، كليّات، مصانع)، وعن عمل يحفظ الكرامة الإنسانيّة. وهو ما أدّى، خلال العقود القليلة الماضية، إلى تغييرٍ سريع وخطير في خارطة التّوزيع الجغرافي للسكّان؛ حيث أصبح الشّريط السّاحلي ـ الذي يُمثِّل رُبع مساحة البلاد ـ يضمّ ثلثَي السكّان. وأصبحت تونس الكبرى تضُمّ ربع سكان البلاد! وهو ما يُشكّل تَحدّيًا في غاية الخطورة، لأنّه يُقلّص من فرصة نجاح أيّ محاولة لإيجاد تنمية بديلة متمحورة حول الذّات، حيث لا أمل في نجاح أي منوال تنمويّ مستقلّ بدون إعادة الاعتبار للريف وللفلاحة، ولتوفّر يدٍ عاملة كافية في هذا القطاع. فَمن لا يُنتج قُوتَه بعرق جبينه، لن يكون مستقلًّا مهما سعى إلى ذلك. ومن ناحية أخرى، يخلق هذا الواقع عبئًا ديموغرافيًّا كبيرًا على المدن السَّاحلية الكبرى التي أصبحت مُحاصرةً بالأحياء الشّعبيّة الفقيرة. وكنتيجة طبيعيّة لهذا الضّغط السكّانيّ، في الشريط السّاحليّ، تنزل الأجور بشكل لافت انطلاقا من القاعدة البسيطة القائلة بأنّه كلّما ازداد العرض في سوق الشغل تدنَّت الأجور؛ وبالتالي، يزداد الفقر وترتفع البطالة، فتنتشر الجريمة (بلغت النسبة ٣٥٠ جريمة يوميًّا حسب إحصائيّات وزارة الداخليّة لعام ٢٠١٤) والإدمان. وتجد التّنظيمات الإرهابيّة، التي تتغذّى أساسًا من البؤس والفقر، في أحياء الصفيح والعشوائيّات أرضيّةً ملائمة للاستقطاب والعمل.[٢١]

ومن المفارقات، أنّ مناطق الجنوب التونسيّ الغنيّة بالثّروات الطّبيعيّة، هي من أفقر مناطق البلاد؛ فمنطقة الحوض المنجميّ، في قفصة، التي توفّر لتونس مليارات الدولارات من صادرات الفوسفات، لا يرى منها الأهالي غير السراب والتلوّث البيئيّ والأمراض السّرطانيّة. ومما لا شكّ فيه أنّ الجنوب التونسي تم تغييبه تنمويًّا وسياسيًّا على مدى عقود؛ فحتّى المناصب القياديّة في الدّولة التي احتكرها الحزب الحاكم، يقع إقصاء أبناء تلك الأقاليم من المُشاركة فيها، في كثير من الأحيان؛ لذلك، فليس مستغربًا أن تَسمع تذمُّر أهالي تونس العميقة قائلين: "الكدح في المناجم والمال في العواصم،" أو "استأثر الساحل بالسّلطة والمال، وتركوا لنا الفُتات." وهذه الشعارات

(الصادقة والمحقّة) إن لم يتمّ ربطها عن وعي باختيارات النظام السياسيّة وطبيعته الطبقيّة، فإنّها قد تتحوّل إلى عامل لتقسيم الشّعب، واجترار التشكّي من المرارة. وهذا ما يسعى إليه النظام بهدف حرف البوصلة عن التناقض الحقيقيّ بين الشعب والطبقات الحاكمة إلى صراع في صفوف الشّعب. ولا يتورّع النظام، لبلوغ هذه الغاية، عن استخدام شتّى الوسائل؛ ومن بينها كرة القدم التي جعلت من آلاف الشباب، وحتى الكهول، قُطعانًا يغضُّون الطرف عن فساد رجل الأعمال الذي يتولَّى رئاسة النادي الذي يشجّعونه. ولا سيما بعد ان قسمت السلطة الحركة الرياضية لناديين الصفاقسي والذي يمثل الساحل والترجي الذي يمثل الجنوب والداخل، وبصورة أدق السلطة والمعارضة، وقد أصبحت هذه اللّعبة وسيلةً من وسائل ترسيخ العُنصريّة، وعمّقت ظاهرة "الجهويّات[٢٢].

يمكن القول إن السياسات الاقتصادية التي تم تطبيقها في عهدي بورقيبة وزين العابدين بن علي قد أدت إلى بروز ما يمكن تسميته بـ تنمية التخلف فقد طغت علاقات غير متوازنة بين الشمال والساحل من جهة ومناطق الجنوب من جهة اخرى فاستغلت المناطق الساحلية رأسمال المناطق الجنوبية ومواردها معرقلة أي قدرة لتحقيق الاكتفاء الذاتي مما أوقع مناطق الجنوب في دينامية فاقت التخلف بدل ازالته.

ولقد وصف بعض الكتاب والباحثين السياسات الحكومية بانها كانت تماثل ما يمكن وصفه بالاستعمار الداخلي عن طريق وجود هيمنة في نمط من التوزيع فضل تاريخياً الشمال والوسط أي الساحل على الجنوب، ولقد عززت النخب السياسية بعد الاستقلال عن طريق تخفيض مستوى هذه المناطق اقتصادياً وسياسياً ودينياً وثقافياً عبر ادارات متتالية منذ عهد بورقيبة وحتى الوقت الحاضر.[٢٣]

وتظهر كل المؤشرات ارتفاع مستويات الفقر والبطالة في مناطق الجنوب حتى تصل إلى ٢٦% في الشمال الغربي و٣٢% في الوسط الغربي مقارنة بحوالي ٩% في تونس الكبرى أو ١٨% في منطقة الوسط الشرقي.

وبالإضافة إلى ارتفاع معدلات الفقر ترتفع معدلات البطالة فتصل لحوالي ٢٥% في مناطق الجنوب مقارنة بنسب اقل في الساحل والعاصمة، كما يشكل الحصول على الموارد هو الاخر والتمتع بخيراتها واحدة من أشكال التمييز الجهوي بين الشمال والجنوب فعلى سبيل المثال كان حوض الفوسفات في ولاية قفصة في الجنوب سبباً من أسباب احتجاجات سكان الولاية لسنوات طوال فكان السكان يتجمعون معارضين البطالة ومطالبين بالاستفادة من ارباح الموارد المحلية في الوقت الذي لم يكونوا مستفيدين من الايرادات المتأتية عن طريق هذا الحوض، كما كان يتم وبشكل ممنهج تحويل حصة غير متساوية من مياه البلاد إلى العاصمة والمناطق الساحلية والمدن الكبرى في حين تعاني مناطق الوسط والجنوب من قلة امدادات المياه العذبة كما تعاني من شحة في فصل الصيف لان الحكومة تقطع الامدادات عن المناطق الريفية والداخلية وتحولها للمدن الكبرى.[٢٤]

كما يتم استنزاف الموارد والمدخول الخاص بها في المناطق المحتاجة من أجل دعم التجديد الاجتماعي والاقتصادي في المناطق الحيوية والميسورة في شمال البلاد وساحلها ويواجه الاشخاص القاطنين في الريف صعوبة بالغة في الحصول على مياه نقية رغم إن بعض المناطق اغنى بعشرة اضعاف من المتوسط الوطني كما يضطر سكان الجنوب والريف عموماً إلى شرب المياه من خزانات وصفتها الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه على انها خزانات غير امنة.[٢٥]

كما تتمتع ولايات تونس وسوسة والمنستير(مدن الاقلية الحاكمة) برعاية صحية افضل على العكس من ولايات الجنوب، كما كانت نسبة وفيات الرضع أعلى في الجنوب(٢١ وفاة لكل الف رضيع) كما يتفاوت متوسط العمر المتوقع فيصل إلى(٧٧) سنة في تونس العاصمة في حين لا يتجاوز(٧٠) عاما في الجنوب، وينتشر قرابة ٧٠% من الاطباء المختصين في الساحل ومن اللافت للنظر تركز التلوث في وسط البلاد وجنوبها إذ يمتلك مثلاً المجمع الكيميائي التونسي مصنعاً كيميائياً ناشطاً قرب منطقة

شطّ السلام)المعروفة بشطّ الموت(في قابس)الجنوب الشرقي(. وتؤدي المخلفات التي يتخلّص منها المصنع الكيميائي بشكل سيّئ والتلوث الذي يتسبّب به إلى إحداث ضرر بيئي كبير في المنطقة وإلى قتل النبات والأسماك. وتتضمّن الأمراض سرطان الرئة والربو وغيرها من أمراض الجهاز التنفسي وترقّق العظام، وقد اعتبرها السكان مرتبطة بوجود مصنع أسمدة قريب .[٢٦]

أنّ مستوى المشاركة السياسية الرسمية، مثلا والذي يشمل التصويت في الانتخابات والعضوية في الأحزاب السياسية، منخفض بشكل ملحوظ بين فئة الشباب التونسيين والذين تتراوح أعمارهم ما بين(١٩-٢٥)، وهنا يظهر استبعاد الشباب من الساحة السياسية بشكل أكبر في المناطق الجنوبية مقارنة بالمناطق الشمالية والساحلية، ويتفاقم الانقسام الريفي الحضري ضمن المناطق جراء الهوة الاقليمية بين الساحل والجنوب ويساهم استبعاد الشباب الجنوبي بانهم مستبعدون من الداخل.

وتتباين رؤية الشباب ايضاً لدورهم في العملية السياسية أو في التنمية حيث تظهر النسب قدرة الشباب على التأثير في التنمية أعلى في المدن مقارنة بتلك المؤشرة أو غير المنتشرة في الريف وتشتبك هذه المواقف مع وجهات النظر واسعة الانتشار باستشراء الفساد إذ يرى سكان المناطق خارج تونس العاصمة محسوبيات اقليمية في الاستثمارات العامة والخاصة تؤدي لتحويل الاموال بشكل غير منصف إلى تونس العاصمة والساحل بدلاً من الجنوب.[٢٧]

وعلى الرغم من إن الاسباب التي دفعت بالشباب التونسي المهمش والفاقد لفرص العمل والقدرة على التأثير في مناطق الجنوب التي عانت من السياسات الجهوية والتي ميزت طابع الممارسة السياسية في تونس منذ الاستقلال وقبله، الا ان سنوات ما بعد الثورة لم تأتي بنتائج تذكر على صعيد تغيير معادلة الجهوية إذ استمر التهميش مترافقاً مع التهميش الاقتصادي والاجتماعي المستشريين في البلاد ولقد برز استياء يغلي منذ حقبة طويلة جراء إقصاءات اجتماعية واقتصادية وسياسية وبالتالي لم يكن من

المستغرب ان يكون مستوى المشاركة السياسية الرسمية مثل التصويت في الانتخابات والعضوية في الاحزاب السياسية منخفضاً بشكلٍ ملحوظ بين فئة الشباب التونسيين المنحدرين من الجنوب مقارنة بنظرائهم المنحدرين من مناطق الساحل والشمال ويتفاقم الانقسام الريفي والحضري ضمن المناطق جراء الهوة الاقليمية بين الساحل والداخل وساهم الانقسام الرقمي أيضاً في شعور الشباب انفسهم بانهم مستبعدون في الداخل.[٢٨] وتتفاوت وجهات النظر حيال استجابة السياسيين إلى حاجاتهم وبالتالي قدرة الشباب على التأثير في التنمية والتي تبدو اعلى بكثير في المدن(٣٨%) للشباب و٣٨,٩% بالنسبة للشابات مقارنة بتلك المنتشرة في المناطق الريفية، وتختلط هذه المواقف مع وجهات نظر واسعة الانتشار باستشراء الفساد، إذ يرى سكان المناطق خارج تونس العاصمة محسوبيات اقليمية في الاستثمارات العامة والخاصة على حد سواء تحول وبشكل غير مباشر الاموال إلى العاصمة والساحل بدلاً من الجنوب والمناطق الداخلية.[٢٩]

اليات التخلص من السياسات الجهوية

يمكن القول إن التنمية الاقليمية واحدة من الاسس الخاصة لمكافحة التهميش المركب والسياسات الجهوية المتحيزة ولتسريع النمو المحلي وتعزيز وجوده في تونس وهو الامر الذي يتطلب التزاماً بالحوكمة الرشيدة والعدالة التوزيعية والتي تستفيد من الموارد المنتجة محلياً.[٣٠]

ويركز مفهوم التنمية الانسانية على إزالة العقبات امام حرية الاختيار والقيود على القدرة، وهو بالتالي قادر على وضع الاسس للتنمية الاقليمية وتنبثق التنمية الانسانية من فكرة اساسية وهي إن الشعب يؤثر في الاجراءات التي ترسم معالم حياته، ويتضمن ذلك إجراء تنمية اقتصادية فالفقر لا يقتصر على قلة المدخول فقط بل يشمل عدم القدرة على الوصول للخدمات العامة والحرمان من التعليم والمستوى الصحي المنخفض ومستوى المعيشة.[٣١]

ولابد من القول ان الاستقرار السياسي والسلام الاجتماعي مسألتان مهمتان في تونس سيما بعد ثورة العام ٢٠١١، ولقد شهدت تونس تداعيات رهيبة ناتجة عن الاقصاء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والذي طال الشباب عامة وشباب المناطق الداخلية والجنوبية خاصة ولقد ازدادت محاولات التونسيين للهجرة عبر المتوسط إلى اوروبا ابتداء من احتجاجات قفصة في العام ٢٠٠٢ وشكل ابناء الجنوب والمناطق الداخلية من تونس ما يقارب ٦٧% من مجموع المهاجرين المحتجزين لدى السلطات الليبية بمعنى إن النسبة الغالبة من المهاجرين التونسيين كانوا من ابناء المناطق الي بقيت لحقبة طويلة محرومة من أي فرصة من فرص التنمية أو الانعاش الاقتصادي.

ولابد من التأكيد على ضرورة تعديل مفهوم النمو الشامل ليتلاءم مع الواقع المحلي والتركيز على المناطق المحرومة والتي يفترض أن يكون هدف التنمية فيها ايجاد فرص توظيف مجزية في قطاعات ومناطق يعيش ويعمل فيها الفقراء وتعزز الشمولية في الموارد المنتجة ولاسيما المالية والاستثمار في أولويات التنمية الانسانية المرتبطة بأولئك الذين تم اهمالهم عن طريق تدخل الهيئات والجماعات السياسية.

ومن الممكن أيضاً مؤازرة النمو الشامل عن طريق اتباع سياسات تتخذ اجراءات تمييز ايجابي وتأسيس صندوق للتنمية الاقليمية والذي يمكن أن يقوم بدور الالية التعويضية المستقلة عن الموازنة الوطنية، وهو الامر الذي يعزز من المساواة في العملية الانمائية ويقلص الاعتماد على المساعدات المتضائلة، ويفترض ان تقوم الحكومة التونسية بالالتزام بتقديم تعويض كبير للتخفيف من تداعيات التهميش المركب وعليها ان تتعاون مع المناطق المحرومة لتشجيع الممارسات الانمائية الشاملة والهدف المفترض هو ايجاد تنمية اقليمية متجددة ذاتياً ولامركزية سياسية تساعد على تأمين تمثيل اقليمي أكبر على المستوى الوطني.

الخاتمة والاستنتاجات:

عانت تونس ونظامها السياسي ومنذ امد بعيد من تطبيق سياسة تقوم على التمييز المناطقي والجهوي والذي يقوم على منح حصة أكبر من المناصب السياسية السيادية والحساسة لأبناء مناطق الشمال والساحل على حساب المناطق الداخلية والجنوبية ولقد تداخلت جملة من العوامل التاريخية والسياسية والاقتصادية في مثل هذا التقسيم، وتمثلت العوامل التاريخية بلعب المناطقُ الداخليّة، دور القائد للحركة الوطنية المناهضة بشكل تام للاستعمار الفرنسي غداة احتلاله تونس في العام ١٨٨١وكانت في الوقت ذاته، الاقل انفتاحًا على الأفكار التحديثيّة من المناطق المتاخمة للبحر، لكنّها أكثرُ رفضًا للظلم والاستغلال. وهو ما جعلها تتبوّأ موقعَ قيادة مقاومة الغزو الاستعماريّ للبلاد، ولقد جر موقفها هذا نوعاً من التباعد بينها وبين القيادات التحديثية التي تبوأت قيادة الحركة الوطنية ومن ثم استلمت ادارة دفة البلاد بعد العام ١٩٥٦ فقد كان معظمها من ابناء الساحل والشمال وبدلا من ان تسعى لإيجاد قاعدة وطنية متوازنة للحكم تنأى به عن قاعدة التمييز عمدت إلى تكريسه حتى أضحى مشابهاً لعرفٍ يعمل به في المؤسسات السياسية سيما مع تولي الرئيس بورقيبة الحكم ومن ثم خلفه زين العابدين بن علي وهما من أبناء الساحل واستيزارهما لعدد من الشخصيات المنتمية لمدن الساحل فضلاً عن إتباع سياسات اقتصادية ترمي لإفقار الجنوب والمناطق الداخلية في مقابل تمتع ابناء المناطق الساحلية بالعائدات المترتبة على المشاريع التي تتأتى مواردها من ثروات الجنوب.

ولا يمكن القول إن الثورة التونسية والتي اندلعت شرارتها الاولى في مدينة جنوبية هي سيدي بوزيد وما أفضت إليه من نتائج قد أدت إلى تغيير المعادلة السياسية في البلاد ولاسيما وإن السياسات التنموية غير المتوازنة قد تركت اثارها العميقة على مختلف البنى الاقتصادية والثقافية في مناطق الجنوب والداخل، ومن الطبيعي إن مثل هذه السياسات التي تقوم على التمييز تترك اثاراً لا تقتصر على ابناء هذه المناطق ولا على حرمانهم من حقهم في ثروات بلادهم بل تترك تأثيرات لا تقتصر على تونس لوحدها إذ

إن الهوية الوطنية كمفهوم وممارسة تقوم على وجود مصالح مشتركة تجمع أبناء الوطن الواحد، واي سياسات تقوم على التمييز والاستبعاد تؤدي إلى ضعف الرابط الوطني وسعي المواطن الذي يتعرض للتهميش وانعدام الفرص في بلاده للهجرة أو الانتماء لجماعات متطرفة الامر الذي يترك تأثيرات عميقة على الامن الوطني والاقليمي.

ويمكن ان نلخص اهم النتائج المترتبة على اتباع السياسات الجهوية في تونس إلى النقاط التالية:

١- وجود قدر كبير من مشاعر الظلم والاضطهاد التي يشعر بها ابن المنطقة الجنوبية والداخلية في تونس واحساسه بان ثروات منطقته اصبحت نهباً لمصالح المتنفذين من ابناء المناطق الشمالية والساحلية والذين تركوا مناطقهم بدون أي فرص تنموية حقيقية.

٢- من الطبيعي ان تؤدي مشاعر الغبن والحيف لدى قطاعات كبيرة من الشعب التونسي الى ضعف في الترابط الوطني وانعداماً للتواصل بين فئات كبيرة من الشعب التونسي وغياب الانسجام الوطني يؤدي إن عاجلاً أو اجلاً إلى ضعف الاندماج وبالتالي فشل اي سياسة تنموية حقيقية تهدف لرفع المستوى الاقتصادي.

٣- تعمد الانظمة الاستبدادية في الاعم الاغلب لتطبيق سياسات تقوم على التمييز المناطقي او المذهبي او الديني لإشغال المجتمع عن الممارسات الاستبدادية للسلطة وايجاد عدو وهمي يكون فرداً منتمياً لمذهب او منطقة ومحاولة تكريس صورة نمطية عن الفرد المنتمي للجهة التي تعارض النظام القائم ترسخ شيئاً فشيئاً الية استبعاده حتى تصبح امراً طبيعياً يتقبله الطرف المستبعد بيسر وسهولة.

قائمة الهوامش:

١ .يونس البهلوان، تونس الثائرة، القاهرة، المطبعة العالمية، ١٩٥٤،ص:٣٩

٢ . عبد العزيز الثعالبي، تونس الشهيدة، ترجمة: سامي لطفي، تونس، دار القدس، ١٩٧٥،ص:٣١

٣. خليفة الشاطر، تونس عبر التاريخ، الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، تونس، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية ، ٢٠٠٥، ص:٢٣

٤ . هناء محمود، معلومات اساسية عن جمهورية تونس، افاق افريقية، ع(٧)، الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠٠١،ص:١٥٨

٥ .حسين حسني عبد الوهاب، خلاصة تاريخ تونس، تونس، دار الجنوب للنشر، ٢٠٠٤،ص:١٧٦

٦ . نفس المصدر السابق، ص:١٧٧

٧ . احمد اسماعيل راشد، تاريخ اقطر المغرب العربي السياسي الحديث، ليبيا، تونس ، الجزائر، المغرب وموريتانيا، ط١، بيروت، دار النهضة، ٢٠٠٤،ص:١٠٥

٨ .. حمبة الهمامي، المجتمع التونسي، دراسة اقتصادية واجتماعية، ط١،تونس، دار صامد، للنشر والتوزيع، ١٩٨٩،ص:٢٣-٢٤

٩ . نفس المصدر السابق،ص:٢٥

١٠ . يوسف مناصريه، الحزب الحر الدستوري(١٩١٩-١٩٣٤)، ط١، الجزائر، دار الغرب الاسلامي، ١٩٨٨،ص ص:١٧-٢٠

١١ . الهمامي، المجتمع التونسي، مصدر سبق ذكره،ص:٢٩

١٢ .العربي الصديقي، التنمية الاقليمية في تونس، تداعيات التهميش المركب، الدوحة، مركز بروكنجز، ٢٠١٩،ص: ١٢

١٣ . نفس المصدر السابق،ص:١٣

١٤ .نفس المصدر السابق،ص:١٤

١٥ .محمد لطفي الشايب، تونس عبر التاريخ، تونس، مركز الدراسات والابحاث الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠٠٥،ص:١٤

١٦ .توفيق المديني، سقوط الدولة البوليسية في تونس، بيروت، الدار العربية للعلوم، ناشرون، ٢٠١١،ص:٦٣

١٧ .نفس المصدر السابق، ص:٦٥

١٨ .الطاهر بلخوخة، الحبيب بورقيبة، سيرة زعيم شهادة على عصر، القاهرة، الدار الثقافية للنشر و التوزيع، ١٩٩٩،ص: ٣٣

١٩ .زهير المظفر، من الحزب الواحد إلى حزب الاغلبية، التجربة التونسية، تونس، المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٤،ص:١٢١

٢٠ . احمد منسي واخرون، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، القاهرة، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية،٢٠٠٤،ص:٥٣

٢١ . كمال بن يونس، التهميش الشامل، عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس، السياسة الدولية، العدد(١٨٤)، المجلد(٤٦)،، نيسان،٢٠١١،ص:٥٤

٢٢ . نفس المصدر السابق،ص:٥٥

٢٣ . رنا العاشوري، التجربة الديمقراطية في تونس، هاجس متأصل ومسار متعثر، المستقبل العربي، العدد(٤٣٤)،،٢٠١٥،ص:١٥٣

٢٤ .كمال بن يونس، مصدر سبق ذكره،ص:٥٦

٢٥ . العربي الصديقي، مصدر سبق ذكره، ص: ١٥

٢٦ . احميدة النيفر، التجربة العلمانية وعلاقة الدين بالدولة في تونس ، الدولة الحديثة في تونس من النظام السلطوي إلى المواطنة الفاعلة، الرباط، مؤمنون بلا حدود،

٢٧ .العربي الصديقي، مصدر سبق ذكره،ص:١٦

٢٨. كمال بن يونس، مصدر سبق ذكره،ص:٥٥

٢٩ . توفيق المديني ، مصدر سبق ذكره،ص:٦٤

٣٠ . زهير المظفر، من الحزب الواحد إلى حزب الأغلبية ، مصدر سبق ذكره، ص: ١٢٢

٣١ . العربي الصديقي، مصدر سبق ذكره، ص: ١٦

قائمة المصادر والمراجع:

اولا : الكتب

١. البهلوان، يونس، تونس الثائرة، القاهرة، المطبعة العالمية،.١٩٥٤

٢.الثعالبي ، عبد العزيز، تونس الشهيدة، ترجمة: سامي لطفي، تونس، دار القدس، .١٩٧٥

٣. الشاطر، خليفة، تونس عبر التاريخ، الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، تونس، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية ،.٢٠٠٥

٤. الشايب، محمد لطفي، تونس عبر التاريخ، تونس، مركز الدراسات والابحاث الاقتصادية والاجتماعية،٢٠٠٥

٥. الصديقي، العربي، التنمية الاقليمية في تونس، تداعيات التهميش المركب، الدوحة، مركز بروكنجز، ٢٠١٩.

٦. المديني، توفيق، سقوط الدولة البوليسية في تونس، بيروت، الدار العربية للعلوم، ناشرون،٢٠١١

٧. المظفر، زهير، من الحزب الواحد إلى حزب الاغلبية، التجربة التونسية، تونس، المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية،.٢٠٠٤

٨. النيفر، احميدة، التجربة العلمانية وعلاقة الدين بالدولة في تونس، الدولة الحديثة في تونس من النظام السلطوي إلى المواطنة الفاعلة، الرباط، مؤمنون بلا حدود،

٩. الهمامي، حمبة، المجتمع التونسي، دراسة اقتصادية واجتماعية، ط١، تونس، دار صامد، للنشر والتوزيع، ١٩٨٩.

١٠. بلخوخة، الطاهر، الحبيب بورقيبة، سيرة زعيم شهادة على عصر، القاهرة، الدار الثقافية للنشر والتوزيع،.١٩٩٩

١١. راشد، احمد اسماعيل، تاريخ اقطر المغرب العربي السياسي الحديث، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب وموريتانيا، ط١، بيروت، دار النهضة، .٢٠٠٤

١٢. عبد الوهاب، حسين حسني، خلاصة تاريخ تونس، تونس، دار الجنوب للنشر،.٢٠٠٤

١٣. مناصريه، يوسف، الحزب الحر الدستوري (١٩١٩-١٩٣٤)، ط١، الجزائر، دار الغرب الاسلامي،١٩٨٨

١٤. منسي، احمد، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، القاهرة، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية،٢٠٠٤.

ثانياً: **الدوريات**:

١. ٦. العاشوري، رنا، التجربة الديمقراطية في تونس، هاجس متأصل ومسار متعثر، المستقبل العربي، العدد (٤٣٤)،٢٠١٥

٢. بن يونس، كمال، التهميش الشامل، عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس، السياسة الدولية، العدد(١٨٤)، المجلد(٤٦)،، نيسان،.٢٠١١

٣. محمود، هناء، معلومات اساسية عن جمهورية تونس، افاق افريقية، ع(٧)، الهيئة العامة للاستعلامات،٢٠٠١.

List of Sources and reference:

I- Abdel-Wahhab, Hussein Hosni, Abstract of the History of Tunis, Tunisia, South Publishing House, 2004

II- 2.Al-Bahlawan, Yunus, Tunisia revolutionary, Cairo, The International Press, 1954.

III- Al-Thaalabi, Abdel Aziz, The Martyr Tunisia, translated by: Sami Lotfi, Tunis, Dar Al-Quds, 1975.

IV- AL-Medini, Tawfiq, The Fall of the Police State in Tunis, Beirut, Arab Science House, Publishers, 2011

V- Al-Muzaffar, Zuhair, From One Party to the Majority Party, The Tunisian Experience, Tunisia, Tunisian Institute for Strategic Studies, 2004.

VI- Al-Nefer, Hmida, the secular experience and the relationship of religion with the state in Tunisia, the modern state in Tunisia from the authoritarian regime to active citizenship, Rabat, believers without borders.

VII- Al-Shater, Khalifa, Tunisia Throughout History, The National Movement and the Independence State, Tunisia, Center for Economic and Social Studies and Research, 2005.

VIII- Al-Shayeb, Mohamed Lotfi, Tunisia Throughout History, Tunisia, Center for Economic and Social Studies and Research, 2005.

IX- Al-Siddiqi, Al-Arabi, Regional Development in Tunisia, The Consequences of Compound Marginalization, Doha, Brookings Center, 2019.

X- Belkhokha, Al-Taher, Habib Bourguiba, Biography of a Leader, Testimony to the Age, Cairo, Dar Al-Thaqafia for Publishing and Distribution, 1999.

XI- Hammami, Hamba, Tunisian Society, an Economic and Social Study, 1st Edition, Tunisia, Samed House, for publication and distribution, 1989

XII- Mansi, Ahmed, Democratic Transition in the Arab Maghreb Countries, Cairo, Center for Strategic and International Studies, 2004.

XIII- Monasrya, Yousif, The Constitutional Free Party (1919-1934), 1st Edition, Algeria, Dar Al-Gharb Al-Islami, 1988

XIV- Rashid, Ahmed Ismail, History of the modern Arab Maghreb, Libya, Tunisia, Algeria, Morocco and Mauritania, 1st Edition, Beirut, Dar Al-Nahda, 2004.

Journals:

I- Al-Ashouri, Rana, The Democratic Experience in Tunisia, An Inherent Obsession and a Troubled Path, The Arab Future, Issue (434), 2015.

II- Ben Yunus, Kamal, The Comprehensive Marginalization, Factors of the outbreak of the Revolution against the Ben Ali Regime in Tunisia, International Politics, No. (184), Vol. (46), April, 2011.

III- Mahmoud, Hana, Basic Information on the Republic of Tunisia, African Perspectives, P (7), State Information Service, 2001.